الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

29 **مارس** 2023

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان في العالم	26

وافق على مذكرة حول منح المملكة صفة شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون..

مجلس الوزراء: تعديل عدد من مواد تنظيم هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2004914

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، اليوم، في قصر السلام بجدة.

وفي بداية الجلسة، اطّلع مجلس الوزراء على فحوى الاتصالات الهاتفية التي جرت بين صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، ودولة رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق، وكذلك بين سموه - حفظه الله ـ وفخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية، وما تضمنته من استعراض العلاقات وأوجه الشراكة وتعزيز التعاون مع المملكة.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء تناول إثر ذلك مخرجات الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الخامسة والخمسين بعد المائة) وما اشتملت عليه من مضامين حول مستجدات العمل الخليجي المشترك، وتطورات القضايا السياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

واستعرض المجلس ، مستجدات الأحداث على الساحة العالمية، مجدداً إدانة محاولات حرق المصحف الشريف، والتأكيد على ضرورة ترسيخ قيم الحوار والتسامح والاحترام ورفض كل ما من شأنه نشر الكراهية والتطرف.

واطّلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انـتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

تفويض صاحب السمو الملكي وزير الطاقة رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن مشروع اتفاقية بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في المملكة العربية السعودية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية البن الدولية.

ثالثاً:

الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والمجلس الدولي للتمور.

رابعاً:

الموافقة على مذكرة حول منح المملكة العربية السعودية صفة شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون.

خامساً:

تفويض صاحب السمو وزير الثقافة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانبين السنغالي والأرجنتيني في شأن مشروعي مذكرتي تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة والتراث التاريخي في جمهورية السنغال ووزارة الثقافة في جمهورية الأرجنتين، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً:

تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ورئاسة الشؤون الدينية في جمهورية تركيا في مجال الشؤون الإسلامية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين وزارة السياحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة إسبانيا.

ثامناً:

تفويض معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تاسعاً:

تفويض معالي وزير التعليم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال التدريب التقني والمهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

عاشراً:

الموافقة على اتفاقية تعاون بين رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية وجناح البحث والتحليل (R&AW) في جمهورية الهند في مجال مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

حادي عشر:

تفويض معالي رئيس الديوان العام للمحاسبة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية ومكتب المراجعة الوطني في جمهورية الصين الشعبية للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثاني عشر:

تطبيق التنظيم الإداري لمحافظات (جدة، والطائف، والأحساء) - الصادر بالبند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (187) وتاريخ 9 / 5 / 1435هـ - على محافظات (القطيف، وخميس مشيط، والخبر، والجبيل، وحفر الباطن، والخرج، وينبع.(

ثالث عشر:

تعديل البند (رابعاً) من الأحكام المنظمة للجنة الوطنية لمكافحة التبغ ليكون بالنص الآتي: "يكون للجنة أمانة مقرها في هيئة الصحة العامة بالرياض."

رابع عشر:

تعديل عدد من مواد تنظيم هيئة حقوق الإنسان، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 8 / 8 / 1426هـ.

خامس عشر:

الموافقة على ترقيتين للمرتبة (الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

- ترقية المهندس / فوزان بن عبدالعزيز بن فوزان الفوزان إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.
- ترقية عبدالعزيز بن حسين بن ناصر المالكي إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما اطّلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الثقافة، والهيئة الملكية لمحافظة العلا، ومجلس المخاطر الوطنية، وهيئة الفروسية، ومركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نسبة الطلب على العمالة المنزلية في أي دولة خليجية لا يعادل الطلب عليها في مدينة من مدن المملكة

«الرياض» تفتح ملف الاستقدام.. تحديث التشريعات لحماية الأطراف التعاقدية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2004982

«ندوة الرياض» تكشف عن توجه وزارة الموارد البشرية لإلزام أصحاب العمل بإيداع رواتب العمالة في البنوك بدءًا من يونيو المقبل

(14)مليون عامل يدخلون إلى المملكة كل ثلاث سنوات يتم توظيفهم في شركات مختلفة

فكرة إنشاء شركات الموارد البشرية انطلقت في 2011 لمراعاة الجودة وحوكمة العمل وحفظ حقوق العاملين

المطالبة بتأسيس جهاز رقابي للرصد والمتابعة لردم الفجوة في عمل الجهات المختصة بسوق العمل

خسائر العاملات المتغيبات تضاف على التسعيرة الجديدة لتقديم الخدمات مرة ثانية ويتحملها المواطن المستهلك

فراغ في التشريعات يفاقم إشكاليات متوارثة ومتواصلة في ملف الاستقدام

التأمين على العمالة يختلف حسب الأفراد والشركات ويشمل التأمين ضد التغيب والتأمين ضد رفض العمل

نسبة تغيب العمالة تتفاوت ما بين 10 ٪ إلى 15 ٪ وعدد العمالة المتغيبة من عام 2019 إلى 2022 بلغ (23) ألف عاملة

رغم التطور السريع الذي تشهده كافة الخدمات في المملكة إلا أن ملف استقدام العمالة المنزلية، لا يزال عالقًا في مشكلاته ولا يزال يتحرك ببطء شديد بين عدّة جهات تفتقد للذراع التنفيذية لقراراتها وتشريعاتها.

إن ملف الاستقدام يعد أحد أهم الملفات التي تتطلب حلولاً عاجلة بمشاركة جميع أطراف العلاقة التعاقدية على كافة المستويات سواءً تلك التي تتعلق بالتكاليف والشروط أو حماية المستهلك أو تلك التي تتعلق بالتأمين على عقود العمالة وحماية الأجور وتحسين العلاقة التعاقدية.

وانطلاقًا من الدور الإعلامي الرائد الذي تقوم به جريدة «الرياض»، فقد خُصصت «ندوة الرياض» لهذا الشهر؛ لمناقشة واقع سوق الاستقدام في المملكة، «خاصة مع انتشار ظاهرة تغيب العاملات»، في محاولة منها لإيجاد حلول تحمي المواطن المستهلك وتصل بهذه المشكلة لبر الأمان.

وعُقِدت الندوة بحضور ومشاركة كل من المهندس رياض الرميزان - رئيس المجلس التنسيقي للاستقدام، والأستاذ وليد السويدان - عضو اللجنة السعودية لسوق العمل في اتحاد الغرف السعودية، والدكتور فيصل الوعلان - نائب رئيس المجلس التنسيقي للاستقدام، والأستاذ سعيد الحارثي - الرئيس التنفيذي لإحدى شركات الموارد، والأستاذ عبدالعزيز الخضيري - إعلامي مهتم بشؤون المستهلك.

فيما حضر الندوة من جانب الرياض، كل من: رئيس التحرير أ. هاني وفا، ومديري التحرير أ. خالد الربيش و أ. صالح الحماد، ومن هيئة التحرير كل من أ. سليمان العساف، أ. ناصر العماش، و أ. حازم المطيري، و أ. صالحة العتيبي.

وفي بداية الندوة رحب رئيس التحرير المكلف أ. هاني وفا بالضيوف، منوهًا بأهمية هذه الندوة التي تأتي لمحاولة إيجاد حلول ورؤى تساعد وتسهم في حل مشكلات الاستقدام التي يعاني منها المواطن ومكاتب وشركات الاستقدام على حد سواء، خاصة مع الضرورة الملحة لوجود العمالة المنزلية في أغلب المنازل.

- واقع سوق الاستقدام السعودي

في البداية تحدث م. رياض الرميزان عن سوق الاستقدام في السعودية قائلاً: إن سوق الاستقدام السعودي مرّ بمراحل تطور كبيرة في السنوات الأخيرة، وأصبح سوقاً تنافسية على مستوى العالم، فالسوق السعودية تعد من أكثر الأسواق جاذبية، والجميع لديه الرغبة في العمل بهذه السوق، وقد دعمت المملكة ملايين البشر لتحسين حياتهم العملية والاجتماعية من خلال الوظائف التي يأتون للعمل بها، حيث يدخل إلى المملكة كل ثلاث سنوات نحو (14) مليون موظف يتم توظيفهم في شركات مختلفة، وهذا أمر نفخر به جميعاً.

- تحسين البيئة التعاقدية

وأوضح الرميزان أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قد عملت على تطوير الأنظمة، وتحسين السوق والبيئة التعاقدية من خلال القرارات التي أُصدرت، ومنها نقل الكفالة بعد فترة معينة من الزمن، وإصدار مواد معينة لحماية الموظف وتأمين رواتبهم، ونظام حماية الأجور الذي يلزم الشركات بدفع الأجر قبل (15) يوماً من نهاية الشهر السابق، وهذه ميزة للسوق السعودية غير موجودة في غيرها، وقد حذا حذونا الأخوة في دول الخليج في ذلك.
كذلك من ضمن الأنظمة التي عملتها الوزارة وساهمت في تطور سوق الاستقدام السعودي وجود مراكز للاتصالات لمراقبة حماية العمال، إضافة لوجود المحاكم العمالية ووجود تطبيقات وأرقام للتواصل متوفرة على مدار (24) ساعة، فضلًا عن القرارات والأنظمة الحديثة ومنها التأمين على عقود العمالة إضافة إلى تحسين العلاقة التعاقدية.
فسوق العمل لدينا في تطور مستمر من حيث الأنظمة والقرارات التي تخدم الطرفين العميل والموظف، وكل هذه الأمور جعلت السوق جاذبة للكفاءات إليها.

- نشأة شركات الموارد البشرية

وعن نشأة شركات الموارد البشرية والمجلس التنسيقي، وكيف يعمل كل منهما أوضح د. فيصل الوعلان أن نشأة الترخيص لمكاتب الاستقدام بدأت عام (1397هـ) أي قبل قرابة (47) سنة؛ لتكون وسيطاً وتقوم بعمليات تأجير خدمات الأيدي العاملة، ثم حُصِر دور المكاتب في عملية التوسط، مع اختفاء دورها في تأجير الخدمات والاستقطاب لقطاع الأعمال، حيث أصبحت تتم عن طريق الشركات مباشرة، فكل شركة تستقدم حاجتها للموظفين بنفسها، وفي عام (1418هـ) لمست الدولة ضعفاً في هذا القطاع فرأت ضرورة حوكمته، وبدأت في دراسة الوضع القائم دراسة متأنية إلى أن خرجت بفكرة إنشاء شركات موارد بشرية، بهدف مراعاة الجودة وقوة التفاوض وحوكمة العمل وحفظ حقوق العاملين، وذلك في عام (2011م)، حيث تأسست أول شركة في أواخر عام (2011م)، وقد وصل عدد الشركات حتى الآن إلى (43) شركة متنوعة.

- ظهور المجلس التنسيقي لشركات الاستقدام

وتابع الوعلان، في بداية نشأة الشركات كان التواصل فيما بينها ووزارة الموارد البشرية والجهات ذات الاختصاص بشكل فردي، إلى أن ظهرت فكرة إنشاء مجلس تنسيقي لشركات الموارد البشرية وتمت الموافقة على تأسيسه بقرار وزاري عام (1438هـ)، بهدف تحقيق أربعة عناصر رئيسة وهي: التوعية، وإعداد الدراسات الخاصة بهذا القطاع، وإنشاء مركز خدمة للعملاء ما بين شركات الموارد البشرية ووزارة الموارد البشرية، والتنسيق مع وزارة الموارد البشرية في التفاوض الخارجي بحيث يكون ممثلاً للقطاع الخاص، وهذه الأهداف هي بمثابة الدور المنوط بالمجلس التنسيقي، ونطمح أن يتحول من مجلس إلى هيئة مستقلة أو يكون شبيهاً بذلك.
والمجلس التنسيقي مكوّن من شركات الموارد البشرية، والاشتراك فيه اختياري غير إلزامي، ويوجد حالياً (23) شركة منظمة للمجلس ينبثق منها مجلس تنفيذي مكون من (15) شركة، وللمجلس نظام أساسي ولائحة داخلية وتنظيم وتصويت بإشراف وزارة الموارد البشرية.

- ضعف الإجراءات

وعلق أ. وليد السويدان قائلًا: الحقيقة أن إنشاء شركات الموارد البشرية يهدف لخلق قوة للبلد في التفاوض وتحقيق التغطية اللازمة لحاجة السوق من العمالة سواء المهنية أو المنزلية، وهذه الشركات تقوم بدورها رغم تعثر بعضها، ويعد العمل في هذا المجال أمراً غاية في الصعوبة والقائمون على الشركات مجتهدون في عملهم.
والغرض من إنشاء هذه الشركات هو ربحي وليس خيريا، إلا أن ضعف الإجراءات التي تقوم بها الوزارة وتضارب القرارات يسيء لمسيرة العمل في هذا المجال.

- تصنيف شركات الاستقدام

وعن تصنيف شركات الاستقدام قال د. فيصل تصنيف الشركات الحالي يعتمد على رأسمال الشركة، فهناك شركات رأسمالها (100) مليون، وهذه يسمح لها بالأنشطة كاملة وهي: العمالة المنزلية والعمالة المهنية، وإسناد السعوديين، والتوسط، والتأجير. أما التصنيف الثاني وهي الشركات التي رأس مالها (20) مليوناً وهذه يسمح لها بالعمالة المنزلية فقط. وهناك التصنيف (ج) وهي الشركات التي يسمح لها بالتوسط والتأجير للعمالة المنزلية بأعداد محدودة.

- تضارب القرارات

وتداخل أ. سعيد قائلًا إن الهدف من وجود (43) شركة مرخصة من قبل وزارة الموارد البشرية هو حوكمة السوق وتنظيم تشوهات سوق العمل، والتقليل من الكفالة الفردية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تصنيف المملكة عالمياً في تطبيق حقوق الإنسان وذلك من خلال حماية الحقوق والأجور وتوفير جودة الحياة لجميع العاملين في هذه البلاد الكريمة.
وقال إن رأس مال هذه الشركات يتجاوز تقريباً (4) مليارات ريال ونصف المليار تقريباً تم ضخها من المستثمرين؛ حيث تتطلب هذه الشركات توفر سيولة عالية لديها ليتم ضخها في السوق العالمي بهدف استقطاب الخبرات والكوادر القادرة على المشاركة في البناء والنماء وذلك لأن آليات الاستقدام تتطلب الدفع مقدماً للدول المصدرة للخدمات العمالية وبالتالي تأجير خدمات هذه الكوادر الى المواطنين على مدى (24) شهراً، ولكن حتى الآن فإن حصة هذه الشركات الـ (43) شركة لا تمثّل من حجم سوق العمل في السعودية سوى أقل من (3 ٪) وبالتالي فإن الهدف الذي أسست لأجله هذه الشركات لم يتحقق حتى الآن، والسبب هو الصعوبة في الإجراءات ونقص المحفزّات و الممكنات لهذه الشركات ، حيث لا يزال الاستقدام متاحا للجميع سواء للقطاع الخاص بجميع تصنيفاته المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والكبيرة والعملاقة وحتى الأفراد.

- تغيّب العاملات

وعن ظاهرة تغيب العاملات قبل المواسم وخاصة موسم رمضان، وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة قال الحارثي، إن تغيب العمالة مشكلة قديمة ازدادت مع الوقت حتى غدت ظاهرة، ولدينا في المجلس التنسيقي تقرير شهري عن أعداد العمالة المتغيبة شهرياً، ففي عام (2022م) تغيب عن (17) شركة أكثر من (6500) عاملة منزلية من جميع الجنسيات، وعند حساب هذا الرقم مع تكلفة الاستقدام وهي (14 - 15) ألف ريال، سيتجاوز حصرها أكثر من (97) مليون ريال، وهذه الخسائر تحتسب ويتم تحميلها على التسعيرة الجديدة لتقديم الخدمات مرة ثانية، أي أنها عبء يضاف على المستفيد من تلك الخدمات فهو الخاسر الأكبر في هذه العملية، ونحن كشركات أيضًا نستثمر في هذا القطاع لتسهيل تقديم خدمات القطاع للأفراد، بنسب تتراوح بين (20 ٪) إلى (30 ٪) بحسب حجم كل شركة؛ وعندما تتغيب العمالة فإننا نقوم بالإبلاغ عن تغيبها، إلى أن يأتينا طلب من سفارة بلد العمالة أو شؤون الوافدين بوجودها لديهم، حينها يكون من الضرورة استخراج طلب للخروج وحجز تذكرة للسفر؛ لذلك فإن أحد أهم أسباب ارتفاع تكاليف العمالة هو تغيبها.
وقد قدّم المجلس التنسيقي في هذا الشأن العديد من المبادرات إلى الوزارة والأمن العام ووزارة الداخلية طالب خلالها بتأسيس جهاز رقابي للرصد والمتابعة وتحليل المعلومات وتقصي الحقائق و كشف المتسترين ممن يؤوون العمالة المتغيبة وتقديمهم للجهات المختصة لتطبيق النظام؛ بهدف ردم الفجوة ما بين التشريع وتطبيقه.

- جهاز رقابي مختص

وتداخل أ. هاني، بحسب ما تفضل به الضيوف الكرام فإن هناك لوما على إجراءات معينة في وزارة الموارد البشرية، بوجود المجلس التنسيقي ألا يمكن حل ذلك؟
أجاب أ. سعيد، في الحقيقة هناك مبادرات مشتركة بيننا وبين الوزارة، فمنذ تأسيس شركات الموارد البشرية من أحد عشرة سنة أثمرت الجهود المشتركة مع الوزارة عن تحسين العلاقة التعاقدية و تطبيق حماية الأجور وتحقيق نسب التوطين من خلال نظام أجير، لدرجة أن هذا التعاون استمر وتطور حتى أصبحت الوزارة منذ خمس سنوات قبل أن تصدر قراراتها تشاركها معنا كمسودات عمل وتعقد الورش الفنية والتخصصية لمناقشة المبادرات لنتمكن من إعطاء ملاحظاتنا عليها بحكم اختصاصنا و خبرتنا المتراكمة في مجال الموارد البشرية.
رد أ. هاني: إذاً أين الخلل؟
أجاب أ. سعيد

- من وجهة نظري يكمن الخلل في عدم وجود جهاز رقابي مختص يحدّ من موضوع "تغيب العمالة"، حيث إن هذا الموضوع «تفرّق دمه بين القبائل»، فالوزارة لديها مهام ومستهدفات لتحقيق رضا العملاء من خلال توفير العمالة المنزلية، وفي الوقت نفسه توجد شكاوى من الدول المصدرة للعمالة التي لا تريد تصدير عمالتها بشكل مباشر للمواطنين تحت اسم كفالة فردية، والوزارة تريد دعم العمل عن طريق شركات الموارد البشرية، بينما شركات الموارد البشرية تشكو من خسائرها التي لا تجد من يغطيها، وبإحصائية بسيطة نجد أن عدد العمالة المتغيبة من عام 2019 إلى 2022 بلغ (23) ألف عاملة وهذه الأرقام تمثل أرقام حقيقية من تقارير 22 شركة فقط، وهذا رقم مخيف خلال أربع سنوات، لذا أرى ضرورة وجود جهاز رقابي متخصص مشابه لفكرة جهاز الأمن البيئي، وقد طرحت هذه المبادرة على المجلس التنسيقي وتم تبنيها من المجلس التنسيقي و كذلك من اللجنة الوطنية لشركات الموارد البشرية ، لردم الفجوة الإدارية لهذه المسألة، فوزارة الموارد البشرية دورها توفير التأشيرات وضمان حقوق العمالة وتوفير سوق عمل واعد و مستشرف لمستقبل المملكة ورؤيتها 2030، وليس متابعة حالات تغيب

العمالة. وأنا متأكد بأن هذا الحل سيرى النور قريباً لأنه الحل الأمثل للرقابة على تغيب العمالة في كافة القطاعات سواء الأفراد أو قطاع الشركات.

- تطبيق الأنظمة والقوانين

فيما علق أ. وليد السويدان قائلاً: إن غرامة تشغيل صاحب العمل لعمالته تصل إلى (100) ألف ريال وسجن لستة أشهر، وإذا كان العامل موافقاً على ذلك فإنه يرحّل ويمنع من دخول المملكة، وللحد من ظاهرة تغيب العمالة، لا بد من تطبيق الأنظمة والقوانين وعدم التساهل فيها ونشر الوعي بأهمية ذلك ورفع درجة المسؤولية عند الجميع، كما يجب التحقيق مع العمالة المتغيبة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وليس ترحيلها فقط، فالشركات والمواطن قد تكلفت على هذه العمالة مبالغ وخسائر كبيرة؛ لذا ما أطالب به هو تطبيق الأنظمة والقوانين الموجودة.

- جهاز تنفيذي لتطبيق التشريعات

وطرح أ. هاني تساؤلًا: "لماذا لا تطبق القوانين إذاً على الوجه المطلوب"؟
أجاب الحارثي وزارة الموارد البشرية تعتبر مشرع يحتاج إلى ذراع تنفيذي لقراراتها، والمجلس يقوم بالمتابعة وتقديم الحلول والاقتراحات والدراسات الاستشارية، وعدم وجود جهاز تنفيذي يراقب التشريعات على مستوى التوطين ببعض القطاعات والرقابة على الخلل الموجود في تغيب العمالة يسبب كثيراً من الاضطراب في العمل، لذا من المهم وجود جهاز تنفيذي يطبق التشريعات، وقد رأينا نماذج متعددة لذلك، فوزارة الاتصالات هي المشرع ولديها هيئة الاتصالات وهي المنفذ لقراراتها، وكذلك وزارة النقل لديه هيئة النقل التي تولت العديد من الملفات مثل تطبيقات التوصيل الإلكتروني حيث نظمتها وحوكمتها وأصبحت تعمل كمنفذ لتشريعات وزارة النقل.

- ثلاثة منعطفات

من جانبه تداخل أ. عبدالعزيز الخضيري قائلًا:
أرى أن اتجاه النقاش تحول إلى الحديث عن معاناة شركات الاستقدام فقط، وبرأيي إن هدف إقامة مثل هذه الندوة دعم صانع القرار، من خلال مقترحات تعينه على اتخاذ القرار المناسب وحل المشكلة.
إن مشكلة الاستقدام هذه ظهرت عبر ثلاثة منعطفات قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، والمنعطف الأول هو تحويل الملف من وزارة الداخلية إلى وزارة العمل، والمنعطف الثاني هو ظهور شركات الاستقدام حينها استبشرنا بذلك والتي تحولت إلى همّ آخر للعائلات من خلال التأجير واستحواذها على جنسية معينة، أما المنعطف الثالث فهو مساهمة بعض العائلات وشركات ومكاتب الاستقدام في تشويه صورة الاستقدام في المملكة وارتفاع الأسعار والمدد الطويلة واختلاف المواصفات التي يطلبها العميل.

- تشريعات أقوى

وقال الخضيري: إن الوزارة بحاجة إلى تشريعات أقوى تحفظ حقوق كل الأطراف علماً أن لديها مبادرتين قويتين نأمل أن تنفذا قريباً وهما:
-1إلزامية التأمين على عقد العمالة المنزلية.
-2أن يكون الاستقدام للعمالة من خلال الشركات. وتخصيص هذه العمالة للفرد طوال مدة العقد مع إشراف الوزارة على ذلك وعلى تأمين استلامها لحقوقها.
فالمملكة حريصة على سمعتها في موضوع حقوق الإنسان، وسفارات الدول المستقدم منها لا يمكن أن تستقبل مشاكل عمالتها من خلال عدة كفلاء لرعاياها، لذا تفضل بعض السفارات - كما أعتقد - وجود كفيل واحد ألا وهو الشركة المُسْتَقدِمة؛ فسفارات الدول لديها ملفات ومهمات عديدة وليس فقط حلول مشكلات رعاياها، لذا فإن هذه المشكلة لا تتحملها الوزارة فقط، بل إن بعض الشركات والمكاتب للاستقدام هي من تتحملها.

- إيداع رواتب العمالة في البنوك

من جانبه كشف السويدان عن توجه وزارة الموارد البشرية، لإلزام أصحاب العمل بإيداع رواتب العمالة في البنوك، بدءًا من يونيو المقبل، مما سيسهم في الحد من عملية تغيب العمالة.
فيما علق الرميزان: لا أعتقد أن رواتب العمالة من الأسباب الرئيسة لتغيبها، وأرى أن هناك فراغاً في التشريع، ولا أضع اللوم في ذلك على جهة معينة، ولا أتفق مع الزميل عبدالعزيز في أنه عند تحويل هذا الملف من وزارة الداخلية تفاقم وظهرت إشكاليات عديدة، بل إن هذه الإشكاليات متوارثة ومتواصلة، فوزارة الموارد البشرية حالياً تعمل على تشريعات تبين مهام كل جهة وطريقة تنفيذها مما يعين على حل الإشكالات بين الجهات.
وأعتقد أن من الأسباب الرئيسة لتغيب العمالة هو حصولها على راتب أعلى بعد تغيبها، حيث تقوم بجمعه وبعد ذلك بتحويله بطرق غير نظامية ثم تسلم نفسها؛ لتسفّرها الدولة على نفقتها متكبدة بذلك مبالغ كبيرة، لذا فإن الخاسر الأكبر هي الدولة حين تكلفها هذه العمالة ملايين الريالات، ولا نغفل الخسارة التي تقع على المواطن والشركة أيضًا، فكلنا في بوتقة واحدة في هذا البلد وعلينا التعاون لحل هذه المشكلة بتطبيق القوانين والأنظمة.

- التأمين على العمالة

وحول نظام التأمين على العمالة أوضح السويدان أن من الأنظمة التي فرضتها الوزارة التأمين على العمالة وهو يختلف حسب الأفراد والشركات، ويشمل التأمين ضد التغيب، والتأمين ضد رفض العمل. علماً أن فائدة التأمين تعود على العاملة، ففي حالة شكواها من عدم دفع راتبها وعند إثبات ذلك، فإن شركة التأمين تقوم بدفع راتبها، وهذا الأمر يعد نقلة نوعية في خدمة العميل، والتأمين اختياري وليس إلزامياً حتى الآن.

وعلق الحارثي، أود الإشارة إلى أن التأمين منتج جيد لكنه ليس علاجاً، بل هو لتخفيف أضرار المشكلة، فهو مثل التأمين على المركبات الذي لا يمنع وجود الحوادث، وفي هذا لا بد من التفرقة بين العمالة السائبة والعمالة المتغيبة، فلكل إجراءاته ومخالفاته.

- مداخلات الزملاء

ووجه أ. خالد الربيش سؤالًا للدكتور فيصل حول إمكانية تحويل المجلس التنسيقي إلى هيئة.

أجاب د. فيصل قُدِّم المقترح من قبل المجلس التنسيقي سبق وأن نوقشت فيه الوزارة أكثر من مرة، وذلك بوجود كيان مستقل للمجلس كخطوة أولى، ثم يحول إلى هيئة مستقلة.

كما وجه الربيش سؤالًا لـ أ. سعيد الحارثي، ذكرت موضوع تغيب العاملة، هل توجد إحصائية بهذا الخصوص؟

أجاب أ. سعيد الحارثي، العدد في تزايد والسبب زيادة الطلب في السوق، وزيادة أعداد الاستقدام، وشركات الاستقدام ونسبة تغيب العمالة تتفاوت ما بين 10 ٪ إلى 15 ٪ من سنة إلى أخرى.

- الكفالة الفردية

كما طرح أ. خالد سؤالًا آخرًا لـ أ. سعيد: أشرت إلى أن الكفالة الفردية ليست في صالح السعودية من الناحية الاقتصادية، هل أوضحت المقصود من ذلك؟

أجاب أ. سعيد:

- في الدول المصدرة للعمالة توجد «لوبيات» وأجندات تستخدم في انتخاباتها ضد المملكة، ويظهرون موضوع الكفالة الفردية كنوع من الاستعباد وأنها ضد حقوق الإنسان، لذا عندما تكون عقود العاملات مع شركات وفي إطار الحوكمة وملتزمة بنظام حماية الأجور والتعاقدات؛ فإنه يمكننا من تقليص الهجوم على المملكة ومواجهته بتنظيم أنفسنا من الداخل.
- تجارب الخليج في استقدام العمالة

ووجه أ. صالح الحماد استفسارًا لـ أ. وليد، "هل تمت الاستفادة من تجارب دول الخليج في استخدام العمالة المنزلية"؟

أجاب أ. وليد:

- نسبة الطلب على العمالة المنزلية في أي دولة خليجية لا يعادل الطلب عليها في مدينة من مدن المملكة، فلا وجه قياس في ذلك، الأمر الآخر لدى الدول الخليجية حالات تغيب للعمالة كما لدينا لكن إجراءاتهم وتكاليفهم أقل مما لدينا، وذلك عائد لانخفاض الرسوم لدى الدول الخليجية، ففي الكويت مثلاً تأخذ الدولة (5) دنانير رسوماً على كل تأشيرة، أما في المملكة فبالإضافة إلى رسوم التأشيرة هناك تكاليف السكن والتصديقات والتعويضات التي تدفع في حال تغيب العمالة ويتم تحملها لمدة خمس سنوات، فالمكتب مسؤول عن العمالة بالكامل، فلو طبقت الأنظمة لن يتم تحميل خسائر للشركات والمكاتب، نحن نقدّر الأنظمة إلا أن تطبيقها "ضائع."
- تشويه صورة الاستقدام

وتداخل أ. عبدالعزيز الخضيري قائلاً أجد أن بعض من الأسر ساهمت في تشويه صورة قطاع الاستقدام لدينا بإساءة التعامل مع العمالة المنزلية، وأتفق مع الإخوة المشاركين على وجود تشريعات تحتاج إلى تحديث أو إضافة، لكن الغريب أنني لم أسمع من الأخوة أصحاب شركات الاستقدام أي اعتراف منهم بأي سلبيات بدرت من الشركات أو المكاتب ساهمت في وجود مشكلة الاستقدام عموماً، وفي حالات تغيب العمالة واستمرارها بلا حل، بدلًا من استعراض المعوقات التي تواجه عملهم التجاري.

وعلق الرميزان على هذا الموضوع قائلاً إن الحالات المسيئة إلى العمالة قليل وهي حالات فردية وتحصل في كل مكان، ولا أقول إن الشركات قد أدت الدور المنوط بها لكنها في طور تحسينها، فمتوسط عمر شركات الموارد البشرية يصل إلى ثلاث سنوات ونصف تقريباً، ولو نظرنا إلى القطاع المالي والبنوك ومتى بدأت لوجدنا أن بعضها متأخر في خدماتها رغم طول فترتها في هذا المجال.

- التحديات والمعوقات

وعن التحديات التي يواجهها قطاع الاستقدام في المملكة أوضح الدكتور فيصل، أن من أبرز التحديات، التعامل مع الدول المرسلة في عملية الإرسال، إضافة إلى تحدي التغيب وتحدي رفض العمل، كذلك الجهات الحكومية تواجه تحديات قد تكون مشابهة وقد تكون مختلفة أيضاً، ومنها: كيفية تقديم خدمة للمواطن بأسعار مناسبة، وكيفية تقديم الخدمة للمواطن مع الحفاظ على سمعة المملكة.

وتداخل أ. هاني: ما أبرز مشكلات مكاتب الاستقدام، هل هي في ارتفاع الأسعار أم عدم الحصول على العمالة في الوقت المناسبة أم بالإجراءات المطلوبة؟.

أجاب د. فيصل من المشكلات التي تواجه المكاتب هي التعامل مع دول الإرسال، وهي من المشكلات الكبيرة، أيضًا هناك مشكلات داخلية، منها آلية منح التراخيص للشركات والمكاتب، فهي تحتاج إلى حوكمة أعلى، فلا يكفي للترخيص وجود رأسمال وخلو الصحيفة الجنائية، بل لا بد من اشتراطات أكثر، فالقطاع هذا لم يعد أمراً مهنياً فحسب، بل أصبح صناعة، ولا بد من تطويرها، بدءًا بتأهيل الشركات والمكاتب وآلية منح التراخيص لها، ومن ثم الرقابة والإشراف عليها ثم معالجة المشكلات التي قد تظهر.

- ضخامة السوق السعودي

وتداخل م. رياض الرميزان قائلًا: يوجد في السعودية ثلاثة ملايين وسبع مئة ألف عامل وعاملة منزلية، وحصة الشركات منهم لا تتجاوز 3 ٪، والباقي موزع على الكفالة الفردية.

أما زيادة التكاليف فهي بسبب ضخامة السوق السعودية الذي يحتاج إلى مليون ونصف المليون عامل وعاملة سنوياً، إلى جانب الطلب المتزايد على العمالة، وشح العمالة من قبل الدولة المرسلة، ولمعالجة هذا الأمر هناك حل من قبل الشركات وهو تأجير عمالة الساعة التي بإمكانها خدمة (34) بيتاً، بحيث تكون التكاليف على الأسرة في هذه الحالة تكون أقل من لو استقدمت عاملة على كفالتها.

- تأجير العاملات

وعن نظام تأجير العاملات قال م. رياض، عندما أعطي (كشركة استقدام) عاملة بنظام التأجير فهناك ضمانات معينة، فإذا هربت فإنني أتحمل ذلك لمدة سنتين، إضافة إلى وجود تأمين طبي تتحمله الشركة.

كذلك فإن العاملة موجودة لدى الشركات ويمكن طلبها عن طريق تطبيقات خاصة والحصول عليها خلال يوم أو يومين أو ساعات، والتكلفة تختلف حسب جنسية العاملة، والهدف من تأجير العاملات هو سد حاجة الأسر لغاية استقدامها لعاملتها الخاصة.

ومن الجدير بالذكر أن الوزارة تعمل على تحديد الأسعار، وهناك منتج جديد أطلقته الوزارة من خلال شركات الموارد البشرية وهو أن تستقدم عاملة عن طريق الشركة، وقد يستغرق وصولها أسبوعا إلى أسبوعين.

التوصيات

وقد خلصت ندوة «الرياض» إلى عدّة توصيات كان من أبرزها:

- إنشاء هيئة للموارد البشرية أسوة بدولة البحرين.
- إنشاء جهاز رقابي لرصد ومتابعة تغيب العمالة وتحليل المعلومات والتقصي عن الأسباب والعمل على معالجتها.
- أن يكون للجنة السعودية لسوق العمل والمجلس التنسيقي دور مؤثر وقوي في دعم وحث الوزارة لاستكمال وتحديث التشريعات بما يكفل حماية الأطراف التعاقدية.
- التغيير في سلوكيات الأسرة وتثقيفها وحثها على التعاون لتقليص الحاجة للعمالة.
- تطبيق العقوبات المنصوص عليها بحق العمالة والمستهلك المستفيد؛ للقضاء على ظاهرة تغيب العمالة ومنحها فرصاً وظيفية أخرى.

المملكة وعصرنة مفاصل الدولة لا تحيد عن القيم النبيلة

بلاد التسامح والانفتاح.. الثوابت لا تتغير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2004963

العالم بأكمله ينظر إلى المملكة، وهي تقوم بخدمة ملايين المعتمرين والقاصدين في الحرمين، من أطهر بقاع الأرض ومن بلاد التسامح والسلام، ومن خلال مبادئها التي لا تحيد عنها، وثوابتها التي لا تتغير، فضلاً عن قيادتها للعالم العربي والإسلامي، والدفاع عن مبادئ القيم النبيلة للإسلام وتكريس قيم الاعتدال، بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات خصوصاً أن قادة المملكة يؤمنون بأن الإسلام، يحض على التراحم بين جميع البشر، على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم وثقافاتهم، كما تؤمن بأنه بالإمكان التعايش السلمي الآمن بين معتقدي جميع الديانات، كون مشتركات التسامح الإنسانية أعمق مع احترام العقائد والديانات الأخرى.

ومن هنا، حرص ولاة الأمر، على نشر ثقافة التسامح والسلام في ربوع العالم، وحل الخلافات بين الدول وتقريب وجهات النظر وخدمة الحرمين وقاصديهما، وساعدها على ذلك كون المملكة دولة محورية ومركزية، تتمتع بثقل ديني واقتصادي وسياسي مهم في المنطقة والعالم، ويحظى قادتها على مرّ التاريخ بكل التقدير والاحترام من الجميع قادة وشعوبا لأدوارهم لتعزيز قيم الإنسانية وتعظيم الأمن والسلم العالمي. ورغم كل التحديات والصعاب في المحيط والعالم، شق الأمير محمد بن سلمان ولي العهد الطريق نحو التغيير والإصلاح الشامل وفق الرؤية 2030 وتقديم صورة للسعودية المتسامحة المنفتحة على الآخر وتفهّم ثقافة العالم وتكريس قيم الاعتدال ونبذ الإرهاب والتطرف.

تجربة سعودية

واليوم نعيش تجربة سعودية رائدة ونادرة مهمة لتعظيم صورة الإسلام السمح وإعادة التموضع لوضع مصالح المملكة الاستراتيجية العليا فوق أي اعتبار وتعضيد موازيين القوى الاقتصادية والفكرية والاجتماعية من خلال التسامح وبناء القوة الذكية والروحانية والناعمة والسياحية، وهى القوى المنوعة التي يمكن ممارستها من خلال التأثير على الآخرين بالثقافة التسامحية المدعومة بالقيم النبيلة والنماذج الفكرية المعتدلة، وتعظيم التقنيات المتجددة، والصناعات الإبداعية وتمكين المرأة وفق الرؤية 2030 التي رسمت مسار علاقات المملكة بالعالم من خلال استلهام قيم التسامح والتراحم والانفتاح الحضاري من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ركن أصيل في المسيرة السعودية.

الإسلام والسلام

وأكد سمو ولي العهد، في حوارات سابقة أن "الإسلام" يعني "السلام"، في إشارة واضحة إلى أن المملكة، باعتبارها أكبر دولة مسلمة وهي مهبط الوحي ومهد الرسالات، فهي داعية إلى السلام، ومنفتحة على الديانات والثقافات الأخرى، وترحب بالحوار بينها؛ لترسيخ التآلف والمحبة والتسامح بين أفرادها، وأن دولة هذه صفاتها في التعامل النبيل مع الشعوب الأخرى، من المستحيل أن تدعم التشدد بأي شكل من الأشكال. وجدد ولي العهد التأكيد على أن المملكة دولة إسلامية كبرى، حاضنة للجميع بدون أي تفرقة وهم الذين يعيشون على تراب هذه البلاد في تآخٍ وتراحم وودّ وإخاء.

البعد الثقافي

ونجح الأمير محمد بن سلمان في تعظيم البعد الثقافي والتاريخي والإسلامي للمملكة في العالم وإيصال رسالة نهج المملكة الوسطي للعالم وتبني قيم الوسطية والاعتدال من خلال دعمه وتعزيزه للقيم الإسلامية النبيلة ورفضة أي إملاءات أو التدخل في الشؤون الداخلية. ففي الوقت الذي حافظ فيه الأمير محمد بن سلمان على ثقافة ولاة أمر هذه البلاد منذ تأسيسها، بتقدير واحترام العلماء والمشايخ، حلّ ولي العهد على المدينة المنورة مؤخرا في زيارة استغرقت ساعات، لثاني أقدس بقاع الأرض، ومستقر رسول الأمة الكريم، لتفقد احتياجات المسجد النبوي في أجواء رمضانية روحانية، وفي نفس الوقت دعم الأمير محمد بن سلمان مشروع تطوير المساجد التاريخية وتحقيق التوازن بين معايير البناء القديمة والحديثة بطريقة تمنح

مكونات المساجد درجة مناسبة من الاستدامة، وتدمج تأثيرات التطوير بمجموعة من الخصائص التراثية والتاريخية، للتأكد من المحافظة على الهوية العمرانية الأصيلة لكل مسجد منذ تأسيسه.

أهداف استراتيجية

وينطلق المشروع من 4 أهداف استراتيجية، تتلخص بتأهيل المساجد التاريخية للعبادة والصلاة، واستعادة الأصالة العمرانية للمساجد التاريخية، وإبراز البعد الحضاري للمملكة العربية السعودية، وتعزيز المكانة الدينية والثقافية للمساجد التاريخية، ويسهم في إبراز البُعد الثقافي والحضاري للمملكة الذي تركز عليه رؤية 2030 عبر المحافظة على الخصائص العمرانية الأصيلة والاستفادة منها في تطوير تصميم المساجد الحديثة. واهتم ولي العهد بهذا المشروع أهمية كبيرة، وخصص له ميزانية ضخمة لمكانة المساجد التاريخية في نفوس المسلمين. المساجد التاريخية إحدى معالم التراث الحضاري والمعماري المميز في المملكة، وتطوير وتأهيل هذه المساجد واجب ديني ووطني.

مبادئ نبيلة

لقد عظم الأمير الشاب محمد بن سلمان ولي العهد المبادئ النبيلة التي رسخها الملك عبد العزيز -رحمه الله- ومن بعده الملوك المتعاقبون -رحمهم الله- حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بالاهتمام والرعاية بالمشاعر المقدسة، والحرمين الشريفين، والمساجد التاريخية، ليس رغبة في المباهاة وطلبا لرؤية ذلك بعين الفخر، بقدر ما هو واجبٌ ومسؤولية إسلامية فرضتها المنهجية السعودية الراسخة، التي أسس لها جده موحد هذه البلاد، ورسخها الملك سلمان الذي يعد جامعة للحكمة والحنكة ترعرع فيها سمو وليُ العهد والتزم بإرث ولاة الأمر نصا وروحا خصوصا أن القيادة الرشيدة تولي عظيم العناية والاهتمام بمُختلف مناطق المملكة، وخاصة بالحرمين الشريفين وخدمة قاصديهما من الزوار والمعتمرين والحجاج.

وجاءت زيارة سمو ولي العهد - إلى المسجد النبوي الشريف في هذا الشهر الفضيل والصلاة في الروضة الشريفة والسلام على النبي – ﷺ - وصاحبيه رضوان الله عليهما؛ تجسيدًا لاهتمام سموه بمدينة الرسول المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام وتعكس الزيارة مدى اهتمامه وحرصه في الوقوف على راحة الزوار والمُصلين في المسجد النبوي الشريف.

تطوير المساجد

بالمقابل يدعم مشروع الأمير محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية برنامج إعمار وتأهيل المساجد التاريخية في المملكة. ويهدف إلى إعادة إحياء الإرث المعماري القديم للمساجد العريقة التي شهدت على حقبة تاريخية هامة في تاريخ المملكة. وتبنى ولي العهد الإشراف المباشر على هذا المشروع العظيم والذي تم إطلاقه عام 2018م بتوجيه وإشراف مباشر منه.

الارتقاء بالخدمات

لقد حظي الحرمان الشريفان باهتمام بالغ وعناية سعودية خاصة ومتواصلة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وعزز سمو ولي العهد مبدأ الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للحرمين بوصفها وجهة إسلامية وثقافية، يتطلع لزيارتها ملايين المسلمين من حول العالم لكونها أقدس الأماكن لدى المسلمين، ومهوى أفئدتهم. ويؤكد التاريخ أن المملكة من خلال علاقاتها الخارجية بالدول الشقيقة والصديقة، فهي محبة للسلام، وتدعو إليه، وتنبذ العنف والإرهاب، وتعمل على تعزيز الانفتاح على الآخر، وترسّخ مبادئ الحوار بين أصحاب الثقافات المختلفة، في توادّ ومحبة كون السعودية هي بلد للسلام والتسامح في العالم.

حقبة تاريخية

ويشهد العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، حقبة تاريخية جديدة، تتصف بالانفتاح والتسامح على الآخر؛ انطلاقاً من الفهم الصحيح لمعاني الدين الحنيف، وتحظى هذه الحقبة بدعم مباشر من الأمير محمد بن سلمان، الذي أعلن أن المملكة تتبع الوسطية في كل أمورها، وأنها ترفض التشدد والتطرف وتحاربهما؛ دفاعاً عن الدين الإسلامي وعن المسلمين.

لكن ما الذي يميز المملكة في قيادة هذا النوع من التسامح؟ الجواب بكل بساطة هو أن المملكة وكقائدة للعالم الإسلامي تمثل النموذج الذي يعتد به مليار ونصف مسلم في تعاملهم مع الآخرين من خلال تأثير المملكة الزماني والمكاني وتبني قيم الوسطية.

ورفضت المملكة خطاب الكراهية بجميع أنواعه وأشكاله وعززت جهودها على الصعيد الدولي ما تزال مستمرة نحو كل ما من شأنه أن يعزز قيم التسامح ويدحض كل ملامح التطرف والكراهية والعنف.

نشر التسامح

وللمملكة مسيرة طويلة في نشر التسامح ومكافحة خطاب الكراهية بوصفه منهج حياة ومبدأ من المبادئ الجامعة بين الأفراد، فالقيم الإسلامية السمحة تدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والتسامح بين كل المجتمعات الإنسانية بمختلف جنسياتهم وانتماءاتهم السياسية والثقافية ليكونوا نسيجا واحدا ضد كل ما يهدد تلاحمهم وتماسكهم تعزيز هذه المفاهيم وترسيخها وجعلها جزءا أصيلا من ثقافة المجتمع وشددت المملكة أيضا على أنّ التصدي لخطاب الكراهية لن ينجح إلا بتضافر

الجهود الدولية وفق استراتيجية شاملة وفاعلة وبجهد دولي منظم. ومن أبرز التحولات التي تشهدها المملكة تعظيم صورتها العالمية عبر سرد قصص النجاح ولمركزية المملكة للعالم الإسلامي حيث تقود المملكة المشهد وأصبحت النموذج العالمي في مسألة التسامح الديني. لقد وجدت المملكة أن كثيرا من التصورات الخاطئة عنها فيما يتعلق بمسائل مثل التسامح مع الآخرين كان يستخدم من قبل الأجندة الخارجية لربط الإسلام بالإرهاب، الأمر الذي تم التصدي له بقوة ورفضه الشعب السعودي جملة وتفصيلا.

عصرنة الدولة

ويقود الأمير محمد بن سلمان توجهات تحديث المملكة في المجالات كافة، استجابة لتحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل، الأمر الذي جعل من منظومات التحديث فالتحديث يعد مطلباً ضرورياً لعصرنة مفاصل الدولة وتطوير هياكلها، وهو من هذه الناحية حلقة من حلقات التأسيس الأول إن لم يكن بحق امتداده الطبيعي في الحاضر، لتحقيق أولويات قادة هذه الدولة في أن تكون دائماً فتية شابة وثّابة تنتمي لحاضرها وترنو إلى مستقبلها والتأكيد مركزية السعودية كمرجعية للإسلام والمسلمين بوصفها خادمة وراعية للحرمين الشريفين مهبط الوحي ومأرز الإيمان.

أمير عسير يتابع مراحل تنفيذ المشروعات التنموية في بيشة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2004970

أكد الرئيس التنفيذي لمركز برنامج جودة الحياة خالد بن عبدالله البكر، أهمية قطاع الترفيه ضمن رؤية السعودية 2030، مشيداً بالنقلة النوعية التي حققها القطاع بدعم القيادة الرشيدة -أيدها الله- وتحت إدارة الهيئة العامة للترفيه والتي أسهمت خلال فترة وجيزة في تأسيس منظومة متكاملة وداعمة للترفيه في المملكة.

وقال البكر: إن المنجزات والأرقام الواعدة في قطاع الترفيه والتي أعلن عنها معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه المستشار تركي بن عبدالمحسن آل الشيخ تحقق هدف رؤية السعودية 2030، تطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان" فبأكثر من 120 مليون زائر، و11,136 ترخيصاً لمختلف الأنشطة الترفيهية، والوصول إلى 76 ألف يوم للفعاليات الترفيهية، وغيرها من الإنجازات، أسهم القطاع في تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين في المملكة، وجذب الزوار والسياح من مختلف دول العالم، ليكون الترفيه في المملكة علامة فارقة منذ إطلاق القطاع ضمن رؤية السعودية 2030.

وأشاد البكر بالجهود التي قادتها الهيئة العامة للترفيه، والتي تضمنت تأسيس البنية التشريعية، والأتمتة وإصدار التراخيص، ودعم وتمكين القطاع الخاص، وجذب أنشطة وفعاليات ترفيهية مميزة، حيث انعكس على الاقتصاد الوطني عبر تأسيس شركات محلية للعمل في القطاع، وتوليد الوظائف، وتعظيم الأثر الاقتصادي لصناعة الترفيه تحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

"هيئة النقل" تعلن آلية حجز مواعيد دخول الشاحنات خلال ساعات المنع في الرياض وجدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/833292

أعلنت الهيئة العامة للنقل، آلية حجز المواعيد الإلكترونية لدخول الشاحنات خلال أوقات المنع لمدينة الرياض ومحافظة جدة خلال شهر رمضان المبارك، حيث حددت هذه الآلية تبعًا لأوقات المنع التي أعلنت عنها الإدارة العامة للمرور خلال الشهر الفضيل، بحيث يُمكن للشاحنات المرخصة في نشاط نقل البضائع من حجز المواعيد عبر خدمة "دخول المدن" في بوابة نقل الإلكترونية والدخول للمدن وبمسارات محددة لتسهيل حركة تنقلها وسيرها أثناء أوقات المنع.

وأشارت الهيئة إلى أن خدمة حجز المواعيد الإلكترونية لدخول الشاحنات لمدينة الرياض ومحافظة جدة ستسهم في منع تكدس الشاحنات على المداخل الرئيسية للمدن بالإضافة إلى تنظيم وإدارة تدفق الشاحنات، ورفع كفاءة وجودة الخدمات الرقمية في القطاع اللوجستي.

وأضافت الهيئة أنه بإمكان الناقلين الاستفادة من خدمة "دخول الشاحنات للمدن" عبر بوابة نقل الإلكترونية (خدمة دخول المدن) من خلال الرابط) :اضغط هنا(، حيث تُتيح الهيئة من خلال بوابة نقل العديد من الخدمات الإلكترونية الداعمة والممكنة للناقلين لمزاولة أنشطة النقل وإمكانية تنفيذ الخدمات بكل يسر وسهولة.

أمير القصيم: إسهامات لجنة "رعاية السجناء" عظيمة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/833289

بارك صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، أمير منطقة القصيم، مساء اليوم، إنطلاقة أمسية تراحم الرمضانية، والتي تنظمها اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم بالقصيم ، وذلك بمقر الأمسية بمدينة بريدة، بحضور عدد من المسؤولين والأعيان ورجال الأعمال بالمنطقة.

ونوّه سمو أمير القصيم بالدعم السخي الذي تقدمه القيادة الرشيدة - أعزها الله - للجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم، مما أسهم في تحقيق المستهدفات التي تتطلع إليها اللجنة للوصول إلى استقرار المجتمع.

وأشاد سمو أمير القصيم بالدور الكبير للجنة الذي أسهمَ بمعالجة الكثير من الحالات المجتمعية، وهذا دور عظيم تقوم به لدعم ومساندة الفئات المحتاجة, مُهيباً برجال الأعمال والميسورين والخيرين بالمنطقة إلى دعم برامج اللجنة وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الأمسية التي سيكون لها أثراً إيجابياً في مساندة السجناء وأسرهم والمفرج عنهم.

وشهد الحفل الخطابي للأمسية، كلمة لرئيس مجلس إدارة اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم سليمان العمري ، أعرب فيها عن شكره وتقديره لسمو أمير القصيم على دعمه اللامحدود والمستمر لبرامج اللجنة، مؤكداً أن اللجنة تعمل على عدة برامج لدعم السجناء وأسرهم والمفرج عنهم ، وتشمل عدة مسارات سيكون لها دوراً كبيراً في التخفيف على الفئات المستهدفة ببرامج اللجنة ومبادراتها.

كما شهدت الأمسية عرضاً مرئياً عن برامج اللجنة والخدمات التي تقدمها للمستفيدين ، بالإضافة إلى استعرض جهود اللجنة

في التخفيف من معاناة أسر السجناء.
يشار إلى أن امسية تراحم الرمضانية ، تهدف إلى تغطية تكاليف الرعاية الأساسية لأسر السجناء من كفالة شهرية وتأمين سلال غذائية وسداد لإيجار المنازل وسداد لفواتير الخدمات الكهرباء والماء وتأمين الكسوة الصيفية والشتوية وتجهيز الحقيبة المدرسيه وترميم المنازل وتأمين الأجهزة الكهربائية المنزلية.

«الموارد»:أعداد العمالة المنزلية تؤثر على الضمان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/833260

أكدت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن أعداد العمالة المنزلية يؤثر على مستحقات الضمان الاجتماعي. وقال حساب العناية بالمستفيدين على تويتر التابع للوزارة: يؤثر في استحقاق معاش الضمان الاجتماعي وجود 3 عمالة منزلية أو أكثر للأسرة ويستثنى من ذلك العمالة المنزلية الطبية.
ويرجع اختلاف المبلغ المستحق إلى ارتفاع في أحد مصادر دخل الأسرة مثل وجود زيادة في الراتب الشهري ووجود مصدر دخل جديد ونقص أو زيادة في عدد أفراد الأسرة بالحذف أو الإضافة أو عدم التأهيل. ويمكن للمستفيد تقديم شكوى مالية من خلال المنصة مع إرفاق المستندات الداعمة للشكوى بعد 30 يوماً من تاريخ صدور الدفعة المالية، وعند تجاوز المدة المحددة نظاماً فلن تظهر أيقونة تقديم شكوى مالية للمستفيد، ويتم إيداع الدفعة المالية بأثر رجعي بعد قبول الاعتراض.
ويهدف الضمان الاجتماعي إلى تعزيز رفاهية السكان من خلال اتخاذ تدابير مساعدة تضمن الحصول على ما يكفي من الموارد للغذاء والمأوى وتم وضع نظام الضمان الاجتماعي المطور بموجب التشريعات ليحقق أهداف الحماية الاجتماعية بما في ذلك الدعم النقدي والتأهيل والتدريب وتقديم فرص العمل المناسبة لدعم الفئات الأشد حاجة من الفقراء المستحقين للزكاة لتحسين جوانبهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

لدعم الصحية المنزلية 170 عارضاً في انطلاق ٠بساط الريح«

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/833261

انطلقت أمس النسخة 22 من فعاليات «بساط الريح» بعنوان «جدة.. خيرها يدوم»، ضمن فعاليات رمضان لعام 1444هـ، بمشاركة 170 عارضًا وذلك في مركز جدة سوبر دوم برعاية صاحبة السمو الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية «نرعاك»، وبحضور الملكة رانيا العبدالله عقيلة ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ويستمر المعرض مدة 6 أيام، خصص منها 4 أيام للسيدات، ويومان لكامل الأسرة والعائلات، ليثري ذائقة زواره وينقلهم للاطلاع على أفضل معروضات أسواق الشرق الأوسط الفاخرة، وسط مشاركات واسعة دالة على الإقبال الكبير الذي يحظى به «بساط الريح» كل عام لعرض أرقى المنتجات وأحدث التصاميم والمنتجات الدولية على منصة تسويقية تعد من أهم المنصات بالعالمين العربي والإسلامي، بتنظيم احترافي من المؤسسة . وأكدت سمو رئيس

المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية «نرعاك»، أن حضور الملكة رانيا العبدالله لمعرض «بساط الريح» هذا العام، يأتي في إطار دعمها للأعمال الخيرية النسائية، مشيرة إلى أن معرض بساط الريح يأتي هذا العام في إطار العمل على تحقيق مستهدفات رؤية 2030، في رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي، من جهتها بينت رئيسة معرض «بساط الريح»، نائبة رئيس «نرعاك» عبير قباني، أن جميع ريع معرض «بساط الريح» يعود لدعم برامج وأنشطة المؤسسة الوطنية الخيرية للرعاية الصحية المنزلية، وتوظيفها في أنشطتها وبرامجها في مجالي العمل الخيري والصحي، معربةً عن شكرها وتقديرها لوزارة الثقافة والهيئة العامة للترفيه والمركز الوطني للفعاليات على دعمهم المتواصل لمعرض «بساط الريح»، وأشارت قباني إلى أن نسخة هذا العام تأتي وسط مشاركة أكثر من 170عارضًا من شتى أنحاء العالم.

«الخارجية»: تُدين اقتحام المسجد الأقصى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2130004

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة ورفض السعودية للاقتحام السافر؛ الذي نفذه مستوطنون إسرائيليون لباحات المسجد الأقصى الشريف، وسط حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدةً أن هذه الممارسات تقوّض جهود السلام وتتعارض مع المبادئ والأعراف الدولية في احترام المقدسات الدينية.
وجدّدت الوزارة التأكيد على موقف المملكة الراسخ في دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال والوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، بما يمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية.

اعتباراً من أكتوبر القادم.. ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية لمن تتجاوز إيراداتهم 250 مليوناً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2129990

أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، إجراءات جديدة لربط أنظمة الفوترة الإلكترونية لمن تتجاوز إيراداتهم السنوية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة 250 مليون ريال خلال العامين الماضيين.

وذكرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، أنه بناءً على الصلاحيات المخولة نظاماً، وبعد الاطلاع على لائحة الفوترة الإلكترونية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة، وبناءً على الفقرة (أ) من المادة السادسة من اللائحة وبعد الاطلاع على القرار الإداري وتعديلاته، المتضمن الموافقة على الضوابط والمتطلبات والمواصفات الفنية والقواعد الإجرائية اللازمة لتنفيذ أحكام لائحة الفوترة الإلكترونية، قررت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على جميع الأشخاص الخاضعين للائحة الفوترة الإلكترونية، الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة لعامي 2021 و2022 مائتين وخمسين مليون ريال، الالتزام بربط أنظمة الفوترة الإلكترونية الخاصة بهم وإرسال الفواتير الإلكترونية والإشعارات

الإلكترونية ومشاركة بياناتها مع الهيئة -كمرحلة ثالثة لربط أنظمة الفوترة الإلكترونية مع أنظمة الهيئة- وذلك اعتباراً من 1 أكتوبر وحتى موعد أقصاه 1 فبراير 2024.وأخطرت الهيئة الأشخاص الذين تنطبق عليهم المعايير الواردة في القرار باستخدام وسائل التواصل المعتمدة لدى الهيئة خلال المدة الزمنية المحددة لذلك، وأكدت على أن يُبلَّغ القرار لمن يلزم لتنفيذه، ويعمل به من تاريخ نشره في الصحيفة الرسمية.

وتوصف منظومة الفوترة الإلكترونية بأنها إجراء يهدف إلى تحويل عملية إصدار الفواتير والإشعارات الورقية إلى عملية إلكترونية تسمح بتبادل الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة ومعالجتها بصيغة إلكترونية منظمة بين البائع والمشتري بتنسيق إلكتروني متكامل.

رفع إجازة المرأة في حال الولادة إلى 14 أسبوعاً..

31تعديلاً مرتقباً في نظام العمل.. الأجور وساعات العمل

• عكاظ" تنشر التفاصيل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2129965

كشفت مصادر «عكاظ»، أن 31 تعديلاً منوعاً وشاملاً على نظام العمل قيد الدراسة، رغم مضي 25 شهراً على طرحه كمشروع تعديل في منصة «استطلاع». وتهدف التعديلات المرتقبة لدعم التوجه لتطوير الأنظمة واللوائح القائمة، بينها مقترح باعتماد ساعات العمل في القطاع الخاص 40 ساعة أسبوعياً طبقاً للمادة 98 من النظام، وتنص بعد التعديل المقترح: «لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد، إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي، أو أكثر من 40 ساعة في الأسبوع، إذا اعتمد المعيار الأسبوعي، وتخفض ساعات العمل الفعلية خلال شهر رمضان للمسلمين، بحيث لا تزيد على 6 ساعات في اليوم، أو 30 ساعة في الأسبوع». واستطلعت الموارد البشرية مختصين وأصحاب رأي في التعديلات المقترحة المكونة من 31 مادة يجري تعديلها واقتراح مواد جديدة وتعديلات وحذف فقرات.

وطبقاً للمادة 107 المقترحة، يجب على صاحب العمل أن يدفع للعامل أجراً عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر الساعة مضافاً إليه 50% من أجره الأساسي، ويجوز لصاحب العمل بموافقة العامل، أن يحتسب للعامل أيام إجازة تعويضية مدفوعة الأجر بدلاً عن الأجر المستحق للعامل لساعات العمل الإضافية، على أن يدفع الأجر الإضافي نقداً إذا انتهت خدمة العامل لأي سبب قبل استعماله للإجازة التعويضية، وإذا كان التشغيل في المنشأة على أساس المعيار الأسبوعي لساعات العمل تعد الساعات التي تزيد على الساعات المتخذة لهذا المعيار ساعات عمل إضافية، وتعد جميع ساعات العمل التي تؤدَّى في أيام العطل والأعياد ساعات إضافية.

ومنحت المادة 113 العامل إجازة 3 أيام في حالة وفاة الأخ أو الأخت، بعد أن كانت إجازة الوفاة تقتصر على الزوجة أو أحد الفروع أو الأصول دون إيضاح محدد، ونص التعديل على أنه مع مراعاة إجازات المرأة العاملة المحددة بموجب هذا النظام، للعامل الحق في إجازة بأجر كامل لمدة 5 أيام من تاريخ الواقعة في حالة وفاة زوجه أو أحد أصوله أو فروعه، أو عند زواجه، و3 أيام في حالة ولادة مولود له أو في حالة وفاة الأخ أو الأخت. ويحق لصاحب العمل أن يطلب الوثائق المؤيدة. ونصت المادة 79 على أن تكون الاستقالة لكافة عقود العمل، ويعتبر طلب الاستقالة المقدم كتابياً مقبولاً إذا مضى عليه أكثر من 30 يوماً دون قبوله، ولصاحب العمل تأجيل قبول طلب الاستقالة لـ60 يوماً إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك، بشرط أن يكون التأجيل خلال أول 30 يوماً من تاريخ تقديم الاستقالة، ويعتبر عقد العمل سارياً خلال فترة طلب الاستقالة ويلتزم طرفا العقد بتنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عنه خلال تلك المدة، ويستحق العامل الذي انتهى عقده بالاستقالة حقوقه

النظامية.
وأجازت التعديلات، أن يكون الاتفاق بين الوزارة والعامل المخالف على تسوية المخالفة، وذلك بدفع مبلغ الغرامة الذي تقدره الوزارة، على أن يصدر بهذه التسوية قرار من الوزير أو من ينيبه، بعد أن كان توقيع قرار تسوية المخالفة مقتصراً على الوزير فقط.
تعويض العمال
المادة 97 المقترحة تعالج تعويضات العامل ورفعت سقف التعويض، إذ نصت على أنه ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من صاحب العمل لسبب غير مشروع، يستحق العامل من إنهاء العقد تعويضاً على أجر شهر عن كل سنة من سنوات خدمة العامل، إذا كان العقد غير محدد المدة (قبل التعديل كان أجر 15 يوماً)، وأجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة. وتقرر إلغاء النص «يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين.«
وبينت ذات المادة، أنه ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من العامل لسبب غير مشروع، يستحق صاحب العمل من إنهاء العقد تعويضاً، أجر 15 يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة، وأجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة، ويجب ألا يقل التعويض في جميع الحالات عن أجر العامل لمدة شهرين، ويجوز اتفاق الطرفين على التعويض بمبلغ يتجاوز القدر المحدد المشار إليه أعلاه.
منع الاستعباد والتمييز
ألزمت المادة 61 بعد التعديل صاحب العمل بتوفير سكن مناسب للعمالة ووسيلة مواصلات، وله أن يستبدل ذلك ببدل نقدي، ونصت المادة عقب التعديل: يحظر على صاحب العمل القيام بكل ما من شأنه استعباد أو تفريق أو تفضيل بين العاملين لديه على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، والتي يكون من شأنها إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في الاستخدام والمهنة، وهي فقرة جديدة، وأن يمتنع عن تشغيل العامل سخرة، وألا يحتجز دون سند قضائي أجر العامل أو جزءاً منه، وأن يعامل عماله بالاحترام اللائق، وأن يمتنع عن كل قول أو فعل يمس كرامتهم ودينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في هذا النظام دون تنزيل من الأجور لقاء هذا الوقت، وله أن ينظم ممارسة هذا الحق بصورة لا تخل بسير العمل، وأن يوفر السكن المناسب لعماله، ويوفر وسيلة مواصلات مناسبة من مقر سكنهم إلى مقر العمل، وله أن يستبدل ذلك ببدل نقدي مناسب يدفعه لهم مع الأجر، وأن يسهل لموظفي الجهات المختصة كل مهمة تتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام.
تجريم السمسرة
بحسب التعديل على المادة 40، يتحمل صاحب العمل رسوم استقدام العامل غير السعودي، ورسوم الإقامة ورخصة العمل وتجديدهما. وأضافت فقرة جديدة عبارة «وأي رسوم أخرى تقررها الدولة في سبيل تجديد رخصة العمل وما يترتب على تأخير ذلك من غرامات، ورسوم تغيير المهنة»، (جرى شطب تحميل صاحب العمل رسوم الخروج والعودة)، إضافة إلى تحمل صاحب العمل تذكرة عودة العامل إلى موطنه بعد انتهاء العلاقة بين الطرفين.
كما أوجبت المادة 37، أن يكون عقد عمل غير السعودي مكتوباً وموثقاً ومحدد المدة. وإذا خلا العقد من بيان مدته يعد مبرماً ومتجدداً لمدة سنة من تاريخ مباشرته للعمل، (قبل التعديل ينص على أن رخصة العمل تعد هي مدة العقد.(
ووفق التعديل، جرت إضافة مادة جديدة تحمل الرقم 231، تتضمن تجريم السمسرة في توظيف السعوديين من خلال فرض غرامة لا تقل عن 200 ألف ريال ولا تزيد على 500 ألف ريال على كل من يخالف أحكام المادة 30 من نظام العمل التي لا تجيز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمارس نشاط توظيف السعوديين أو إسنادهم أو نشاط استقدام العمالة ما لم يكن مرخصاً، وتفرض الغرامة دون إخلال بما تقضي به الأنظمة، ولا يعفى مرتكب المخالفة من العقوبات التبعية، ومن بين التعديلات المقترحة، رفع أجر المرأة العاملة في إجازة وضع بأجر كامل لمدة 14 أسبوعاً توزعها كيف تشاء؛ بعد أن كانت 10 أسابيع.

"أساور لأطفال المعتمرين" للحد من ضياعهم بالحرم المكي

في مبادرة نوعية وإبداعية أطلقتها جمعية "هدية الحاج والمعتمر"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://sabq.org/saudia/kveb1o0zku

أطلقت جمعية هدية الحاج والمعتمر مبادرة نوعية وإبداعية بهدف العناية بأطفال المعتمرين والمصلين وزوار الحرم المكي الشريف؛ تكمن هذه المبادرة في تدشين "أساور الأطفال" التي يتم توزيعها آلياً وبالمجان على الأطفال فور زيارتهم مع ذويهم لمقرات الجمعية القريبة من المسجد الحرام.

وتفصيلاً، تهدف هذه المبادرة إلى الحدّ من ضياع الأطفال، حيث تطبع بواسطة أجهزة مخصصة لطباعة الأساور يكتب عليها اسم الطفل وأرقام التواصل مع ذويه وتوضع على يده؛ لتسهيل التواصل والاتصال بذوي الطفل وتسليمه لهم في أقل وقت وجهد باستخدام الرقم والاسم المسجلين على الإسورة.

وتفتح الجمعية مكاتبها القريبة من الحرم المكي الشريف لاستقبال الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمة الإبداعية؛ في مكة المكرمة بالمكتب الرئيسي بشركة مكة للإنشاء والتعمير في الدور الرابع وفي مكتب الجمعية بوقف الملك عبدالعزيز في الدور الأرضي.

"الإفصاح عن الإعاقة".. يكفل تقديم الحقوق والخدمات الأساسية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6460308

كشفت هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرشادات وآداب للإفصاح عن الإعاقة والتي تسعى لمشاركة الشخص ذي الإعاقة معلومات شخصية عن نوع ودرجة إعاقته، والترتيبات التيسيرية اللازمة بغرض تلقّي الخدمة المناسبة.

وأوضح الدليل الذي وضعته هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن قطاع العمل والرعاية الاجتماعية في منصة استطلاع، أن الشخص ذا الإعاقة يتمثّل في كل شخص لديه اضطراب أو قصور طويل الأمد في الوظائف الجسديَّة، أو العقليَّة، أو الذهنيَّة، أو الحسيَّة، أو النفسية، يؤثر في مشاركته الكاملة والفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

وبين الدليل أن الترتيبات التيسيرية هي مجموعة الإجراءات الضرورية لتلبية متطلبات خاصة لشخص أو مجموعة من الأشخاص من ذوي الإعاقة، تكفل تمتعهم -على قدم المساواة مع غيرهم- بجميع الحقوق والخدمات الأساسية، وممارستهم لها، ولا تشكّل عبئًا غير متناسب أو غير معقول على الجهات التي تقدمها، على سبيل المثال اتباع هذه الإرشادات.

الإفصاح اختياري

لفت الدليل إلى أن الإفصاح عن الإعاقة اختيار وقرار شخصي لمشاركة المعلومات المتعلقة بالإعاقة بصفة اختيارية، واتخاذ قرار الإفصاح ليس ضروريًا إذا كان بإمكان الشخص أداء الوظائف والمهام دون الحاجة إلى الدعم والخدمات الميسرة.

وأشار إلى أن يكون الإفصاح من الشخص ذي الإعاقة بنفسه أو من يقدّم له الرعاية دون ضغط أو إكراه، وموجهًا للشخص المسؤول عن تلقّي مثل هذه الطلبات لدى الجهة الخدمية.
ويوصَى بالإفصاح عند الرغبة في الحصول على امتياز أو ترتيب تيسيري للشخص ذي الإعاقة، ولا تكون الجهة ملزمة بتقديم الخدمة الخاصة إلا بعد عملية الإفصاح، بإعداد نموذج يتضمّن أهمية الحاجة إلى الإفصاح وما سيترتّب عليه، ومن ذلك تعريف الشخص ذي الإعاقة بحقه في السرية وعدم إساءة استخدام هذه البيانات المقدمة، ووضع أسئلة مناسبة للإفصاح والاحتياجات والاقتراحات.
النهج المناسب لتشجيع الشخص ذي الإعاقة على الإفصاح
أوضح الدليل أن النهج المناسب لتشجيع الشخص ذي الإعاقة على الإفصاح عن إعاقته وطرح الأسئلة المناسبة يضمن وجود فرص مستمرة للإفصاح، ويضمن تشجيع الشخص ذي الإعاقة على الإفصاح عن إعاقته وعن احتياجه إلى الحصول على الخدمات الميسرة.
وينبغي تشجيع الإفصاح عن الإعاقة بشكل فعال في أثناء طلب المستفيد الخدمة من أجل تحسين تقديم الخدمة لدى الجهة الخدمية، وأن تُذكر الفوائد المرجوة من الإفصاح وتوضيح أن سبب طلب معلومات الإعاقة هو معرفة الجهة الخدمية احتياجات ومتطلبات المستفيد، والتوضيح بأن نتيجة الإفصاح عن الإعاقة ستؤدي إلى إجراء التعديلات اللازمة وتوفير الدعم اللازم لتقديم الخدمة المناسبة.
وأكد الدليل ضرورة أن تركز الأسئلة على الدعم الذي يمكن تقديمه، ومسؤوليات الجهة الخدمية وفوائد الإفصاح، وتوضيح سياسة الخصوصية وسرية المعلومات للتقليل من سوء الفهم المحتمل أو القلق بشأن سبب طرح الأسئلة وطلب الإفصاح.
وشدد الدليل أنه على الجهة الخدمية إعطاء معلومات واضحة عن الدعم والخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة على الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
ويشمل ذلك توفيرها بلغة مقروءة ومسموعة ومرئية تراعي احتياجات مختلف الإعاقات السمعية والبصرية، وغيرها، على سبيل المثال لا الحصر، ترجمتها بلغة الإشارة وطريقة برايل.

اليوم

لكبار السن وذوي الإعاقة.. رئاسة الحرمين تُفعل مبادرة خدام الحرم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6460275

فعّلت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي ممثلة في وكالة الخدمات الاجتماعية والتطوعية والإنسانية مبادرة "خدام الحرم."
وتقدم المبادرة خدمة دفع العربات المجانية التطوعية لخدمة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في الطواف والمسعى، ضمن حملة الرئاسة "خدمة معتمرينا شرف لمنسوبينا"، والتي تأتي في عامها الثامن تحت شعار (من الوصول إلى الحصول).
وتهدف المبادرة بحسب ما أوضح الوكيل المساعد للشؤون التطوعية مدير عام الإدارة العامة لتنسيق التطوعية عادل بن رجا الله الجهني، إلى استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة وفق شروط وضوابط العمل التطوعي لتقديم كافة الخدمات التطوعية والتسهيلات الممكنة اللازمة لخدمة ضيوف الرحمن وخدمة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشاركة في البرامج التطوعية بالمسجد الحرام.
وتأتي مبادرة "خدام الحرم" إنفاذًا لتوجيهات الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس؛ لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة - أيدها الله- وتحقيق أعلى معايير الجودة والتميز في العمل التطوعي والخيري.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«الإسلامي للتنمية»: إقرار برنامج للاستجابة للأمن الغذائي بـ 10.5 مليار دولار

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.aleqt.com/2023/03/28/article_2519531.html

أقرت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حزمة برنامج شامل للاستجابة للأمن الغذائي FSRP بقيمة 10.54 مليار دولار لدعم البلدان الأعضاء في مواجهة أزمة الغذاء المستمرة، وزيادة جهود المجموعة المستمرة للمساهمة في تعزيز قدرة أعضائها على الصمود لصدمات الأمن الغذائي في المستقبل.

وأكد الدكتور محمد الجاسر رئيس البنك الإسلامي للتنمية خلال مؤتمر الأمن الغذائي الأخير الذي استضافته العاصمة السنغالية داكار، دعمه القوي لتنمية الزراعة في إفريقيا أثناء تقديم وصف تفصيلي للتدخلات الإنمائية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في القارة، خاصة فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والصحة والتمكين الريفي.

وأفاد بأن المجموعة قد مولت أكثر من 20 مليار دولار في مشاريع زراعية، وأن 11 مليار دولار من هذه المشاريع في إفريقيا، كما أعلن أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تتطلع إلى تمويل أكثر من سبعة مليارات دولار في إفريقيا في الأعوام الخمسة المقبلة.

ويعتقد الخبراء أن مثل هذا الاستثمار الضخم والالتزام القوي من مجموعة البنك يمثلان فرصة هائلة ويضعان بالفعل الأساس لاستجابة شاملة يمكن أن تتجنب الآثار السلبية على القارة وتعكس الأثر السلبي لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

وتتوقف كفاءة هذه الاستجابة على الوصول إلى المجتمعات الضعيفة والأكثر حرمانا التي يصعب الوصول إليها وإحداث تغيير ملموس في وصولهم إلى الغذاء بأسعار معقولة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

من جانبه، أعلن الدكتور منصور مختار نائب رئيس العمليات في البنك الإسلامي للتنمية، أن مجموعة البنك تعمل بدقة للحد من التأثير السلبي لانعدام الأمن الغذائي على الناس وتطوير الهياكل التي ستؤدي إلى أنظمة إنتاج غذائي مستدامة ومرنة في المنطقة قائلا "لقد شاركنا بنشاط في قطاع الزراعة في إفريقيا، في محاولة لدعم التحسينات في الإنتاجية الزراعية وتعزيز الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا."

وأضاف" تلقت تدخلات البنوك في الزراعة زخما متجددا في أعقاب الأزمة الروسية - الأوكرانية، التي أدت إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا، وقد تم وضع سياسات بشأن الزراعة والتغذية على المستوى التشغيلي.

وتابع قائلا "يعد برنامج مجموعة البنك الدولي للاستجابة للأمن الغذائي البالغة قيمته 10.5 مليار دولار الأداة الرئيسة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي وتعزيز أنظمة الإنتاج الزراعي، وسيتم توجيه الجزء الأكبر من هذا المبلغ نحو الإقراض الجديد والصرف المعجل للمحفظة الحالية، كما تم توجيه مكون كبير نحو 4.5 مليار دولار نحو تلبية الاحتياجات الطارئة من الواردات الغذائية، في حين أن نحو 270 مليون دولار ستدعم تدخلات القطاع الخاص.

عقود مساند.. هل حقا تساند؟

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6460255

وسيمة العبيدي

لنستعرض رحلة العميل عندما ينوي الاستقدام عن طريق مساند. يختار الجنسية، يصدر التأشيرة ثم يختار سن العامل المنزلي، ديانته وإن كان قد سبق له العمل من قبل أو لا. هذا كل شيء!! ولا يحق للمستقدم على الرغم من المبالغ الكبيرة التي يدفعها أن يختار أن يكون العامل متعلما ويقرأ ويكتب، حتى لو بلغة بلده، أو يتحدث العربية أو الإنجليزية، ولا يحق له فرض شروط كأن تجيد العاملة الطبخ أو العناية بالحيوانات الأليفة. ليس من حقه أيضا وضع أي طلبات كالعناية بالأطفال أو كبار السن أو غيرها، لأنه، حتى لو سمح له مساند بإضافة طلبات، سيكون المكتب غير ملزم بها! إضافة، لعدم وجود أي قانون يحمي الكفيل إذا تبين له أن العامل غير مؤهل للعمل، أو إذا قام بكسر أو تخريب أي من ممتلكات كفيله، أو رفض العمل بعد الـ3 أشهر الأولى.

لدى بعض الوافدين شعور بالاستحقاق لأشياء ليست من حقهم فيعتقد بعضهم أن قدومه للمملكة ما هو إلا سياحة مدفوعة التكاليف من المستقدم السعودي الثري وأن المبالغ التي يتكبدها لن تؤثر في ثرائه. وما يزيد الطين بلة الجهد الذي تبذله بعض الدول لرفع رواتب مواطنيها بدون إلزامهم بأي مسؤوليات وذلك على حساب مواطني الدول الأخرى، فنسمع ما بين فينة وأخرى بإيقاف الاستقدام من الدولة الفلانية ومفاوضات مع مسؤوليها لرفع رواتب العمالة المنزلية القادمة من تلك الدولة.

في المقابل، يستطيع العامل المنزلي رفض العمل بعد 3 أشهر من بدء العمل بدون تحمّله أي تكاليف مادية أو عواقب أو أي تبعات لرفضه ما عدا دفعه تذكرة السفر للعودة لبلده!

وقد قيل، من أمن العقوبة أساء الأدب. فلو أجبرت مكاتب الاستقدام على إعادة العامل أو العاملة عند رفضهم العمل بدل إيجاد كفيل بديل ومن ثم تنازل الكفيل الأصلي للكفيل الجديد بدون أي خسارة تذكر على مكتب الاستقدام نفسه، فسيولون اهتماما أكثر في اختيارهم للأشخاص المتقدمين للعمل.

ولو فرضت غرامات على العامل المنزلي في حال رفضه العمل لما استقبلنا إلا المحتاجين للوظيفة والجادين في العمل ولفكر العامل مليون مرة قبل قراره بالسفر للعمل أو قبل رفضه للعمل.

وبينما كنا ننتظر حلا ناجعا لموضوع رفض العمل، جاءنا حل التأمين على عقد العامل المنزلي، ليتكبّد المواطن تكاليف أكثر فقط ليضمن حقه!

لماذا لا يوضع قانون يلزم العامل المنزلي بإعادة المبلغ المتبقي من مدة العقد أو نصفه في حال رفضه للعمل بدون سبب مقنع، لننهي مهزلة رفض العمل؟

في الحقيقة، لا أعلم لماذا يتكبد المواطن السعودي كل تكاليف الاستقدام تلك ليوفر وظيفة وراتبا ومسكنا ومأكلا لشخص يحتاج للوظيفة؟ لقد وصلت تكاليف استقدام بعض الجنسيات لـ37 ألف ريال سعودي لولا قرار الحد الأعلى الذي فرضته وزارة الموارد البشرية مؤخرا، ومع ذلك، تبقى الرسوم ليست بقليلة.

نحن نتعامل مع العمالة المنزلية بشفقة لكونهم أشخاصا من بلدان فقيرة ومغتربين عن أهلهم وأوطانهم، لكن في المقابل لا يحاول أغلبهم الحفاظ على ممتلكات كفيله، ناهيك عن رفضه العمل متى ما شعر بالملل وأراد العودة لبلده بعد الإجازة المدفوعة الثمن من المواطن المسكين!

هيئة التأمين.. حل جديد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2004933

محمد الحيدر

كالممسك بـ«سلك الكهرباء العاري»، عندما أقترب من ملف التأمين بأنواعه المختلفة، الطبي والمركبات وما شابه أو اختلف، هذا الملف المتفرقة مسؤولياته على جهات عديدة، وكما لمجلس الضمان الصحي الذي يرأسه وزير الصحة ووزارته دور في إدارته، إضافة للشركات المنفذة للمنظومة على أرض الواقع المتمثلة في شراكة القطاع الخاص مع القطاعات الحكومية، وحتى نكون منصفين يجب أن نذكّر بأحوالنا قبل تطبيق منظومة التأمين الطبي أو التأمين على المركبات وحالة التشابك بين المواطنين بعضهم البعض، وحالة المواطنين بالجهات المعنية، وحالة الضياع والفشل والظلم التي غطت المجالات الصحية والخدمية.

ولأننا ننشد الأفضل يجب أن تكون نظرتنا أكثر عمقاً، لأننا نتابع حالة التشابك قد عادت أدراجها مرة ثانية، مطالبات وتكدسات وعراقيل، وحالات تنصل من المسؤولية أو هروب منها أو تجاهل وانفصام عن الواقع، وهذا أمر طبيعي لأن منظومة التأمين تفرق دمها بين العديد من الجهات، ولكل جهة روتينها ونظامها الإداري والمحاسبي الخاص بها.

أرى أن منظومة التأمين في المملكة بدأت قوية وقدمت صورة راقية أشادت بها العديد من دول العالم المتقدم، بل هناك العديد من دول المنطقة تريد استنساخ التجربة السعودية التأمينية، وتلك حقيقة شهد بها الآخرون دون تجميل أو تهويل.

نريد أن نرى التجربة في ثوب جديد وصورة تتماشى مع سرعة العصر وتحدياته، فمسألة الروتين وفلسفة الانتظار القاتل العالم يحاربها، لأنها تقضي على ما يسمى بالشغف والرغبة في الإنجاز والتجديد، نريد أن تصبح منظومة التأمين تحت مظلة واحدة، مع تفعيل أكثر لدور القطاع الخاص الذي يمتاز بالحيوية، فالحل من وجهة نظري أن تُنشأ هيئة مستقلة تكون مسؤولة عن منظومة التأمين ومواردها وميزانيات التشغيل المثلى، وتمتاز بالحيوية الإدارية المؤسسية، وتتعاطى مع الأجهزة الحكومية بسرعة وشفافية تصب في مصلحة الإنسان، لأنه المعني الأصيل بهذه الخدمة، وهو حجر الزاوية فيها، فلا نريد أن يتفرق دم تلك المنظومة بين الجهات مرة ثانية، حتى تعود لمنظومة التأمين الحيوية المفقودة، لضمان حقوق المرضى والمصابين.

النقطة الأخيرة الأكثر أهمية زيادة التأمين بشكل مبالغ فيه، رقابة حقيقية تحمي حقوق المواطنين، طالما الأمر يتعلق بشركات خاصة لا منافس لها، وتكاد تحتكر السوق التأميني،

لقد أصبحت الحاجة ماسة لهيئة مستقلة تدير شؤون التأمين في المملكة بفلسفة جديدة تتعاظم فيها الجدوى من وجودها.

الأمم المتحدة تؤكد دعمها لجهود أفريقيا في مكافحة الإرهاب

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/03/1119237

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن المنظمة تتعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب وتعمل على تعزيز عملها معها على مبادرات سلام هامة.

وأضاف أنه" **لا عمر ولا ثقافة ولا دين ولا جنسية ولا منطقة محصنة** "ضد الإرهاب، إلا أنه أعرب عن قلق خاص بشأن الوضع في أفريقيا.
جاءت تصريحاته في اجتماع رفيع المستوى اليوم الثلاثاء ناقش فيه مجلس الأمن الدولي مكافحة الإرهاب من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.
وأعرب السيد غوتيريش عن قلقه العميق بشأن المكاسب التي تحققها الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وأماكن أخرى، حيث تحاول توسيع نفوذها.
وأضاف" **:إن أثر الإرهاب آخذ في الاتساع، مع تدفق المقاتلين والأموال والأسلحة بشكل متزايد بين المناطق وعبر القارة - ومع تشكيل تحالفات جديدة مع جماعات الجريمة المنظمة والقرصنة. كما يوفر عالم الإنترنت منصة عالمية لنشر الأيديولوجيات العنيفة إلى أبعد من ذلك."**

معاً لمكافحة الإرهاب

وقال الأمين العام إن جهود مكافحة الإرهاب يمكن أن تجمع البلدان معاً، كما هو واضح في جميع أنحاء أفريقيا من خلال عدد من المبادرات الإقليمية. وأضاف أن القادة الأفارقة أبدوا تصميماً متجدداً على مواجهة هذا التهديد المتطور، مؤكداً أن الأمم المتحدة تقف إلى جانب القارة لإنهاء هذه الآفة.
وأشار إلى أن الأمم المتحدة تقدم مساعدة مخصصة للدول الأفريقية، بما في ذلك في مجالات الوقاية والمساعدة القانونية والتحقيقات والملاحقات القضائية وإعادة الإدماج والتأهيل وحماية حقوق الإنسان.
كما شدد على أن الأمم المتحدة" **تدعو بلا كلل** "إلى جيل جديد من البعثات القوية لعمليات السلام ومكافحة الإرهاب، بقيادة الاتحاد الأفريقي وبتفويض من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، وبتمويل مضمون ويمكن التنبؤ به.
الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يلقي كلمة أمام اجتماع مجلس الأمن بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية.

دمار الإنكار

وقال الأمين العام" **:يمثل الإرهاب إنكاراً وتقويضاً لحقوق الإنسان. ولذا فإن المعركة ضده لن تنجح أبداً إذا استمررنا بنفس دوامة الإنكار والدمار."**
وأوضح أن جهود مكافحة الإرهاب التي ترتكز فقط على الأمن وليس على حقوق الإنسان يمكن أن تؤدي إلى زيادة التهميش والإقصاء دون قصد، مما قد يفاقم الوضع.
وأضاف أن الأجندة الجديدة المقترحة للسلام ستحدد نهجا متكاملا وشاملا لبناء مجتمعات أكثر سلما واستقرارا لا مكان فيها للإرهاب والتطرف العنيف.
وقال إن تحقيق ذلك ممكن من خلال الوقاية على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية، والإدماج، ووضع حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم جميع جهود مكافحة الإرهاب.

سلط الأمين العام الضوء على التزام الأمم المتحدة بدعم كرامة ضحايا الإرهاب وحقوقهم الأساسية، وقال" :**باسمهم - وإحياءً لذكرى أولئك الذين قُتلوا بسبب الإرهاب والتطرف العنيف - سنواصل عملنا لإنهاء هذه الآفة بشكل نهائي."**
غزالي العثماني، رئيس جزر القمر والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، يلقي كلمة أمام اجتماع مجلس الأمن حول التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.

انفجار الإرهاب

من جانبه قال رئيس جزر القمر والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، غزالي العثماني، إن الإرهاب يتطلب رداً قوياً وعالمياً.

وشدد على أن الإرهاب" **انفجر بالفعل** "في القارة الأفريقية منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011، الأمر الذي شجع على وصول آلاف المحاربين والمقاتلين الأجانب إلى منطقة الساحل" **وساعد في توريد المنظمات الإرهابية إلى أفريقيا، وأدى أيضاً إلى انتشار الأسلحة بشكل لا يمكن السيطرة عليه."**

وقال إن "العدوى الإرهابية" مستمرة في الاتساع في جميع مناطق أفريقيا تقريباً، لكنه شدد على أن القارة تواصل اتخاذ خطوات كبيرة للأمام لإيجاد حلول لتحدياتها الأمنية المختلفة.

ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، نشر عمليات حفظ سلام مهمة" **أدت إلى تقليل العنف واحتواء الجماعات الإرهابية وحماية السكان المتضررين."**

وقال الرئيس العثماني إن التحديات الأمنية الحالية في أفريقيا تقوض بشكل كبير جهود التنمية المستدامة وتتطلب جهوداً متجددة ومستدامة ضمن الأطر الإقليمية المناسبة لإعطاء دفعة نحو السلام والأمن والاستقرار في القارة.

وحث مجلس الأمن على مضاعفة جهوده وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في منع الإرهاب لأن ذلك" **أقل تكلفة على المدى الطويل."**

وقال إن الاتحاد الأفريقي ملتزم ببذل قصارى جهده لدعم أعضائه في العمل على منع انتشار خطر الإرهاب ومكافحته في القارة من خلال تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة.

وأضاف" :**الوقت ليس في صالحنا. علينا محاربة الفقر والإقصاء من خلال سياسة تقوية قدراتنا وتوفير فرص متكافئة وتوظيف الشباب الذين غالباً ما يكونون الفريسة المفضلة للتطرف."**

الشيخ شخبوط نهيان آل نهيان، وزير الدولة الإماراتي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي يلقي كلمة أمام مجلس الأمن.

اتباع حذو أفريقيا

كما تحدث في اجتماع المجلس الشيخ شخبوط نهيان آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي قال إن الإرهاب ظاهرة معقدة ومحددة السياق، وبالتالي فإن المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب تلعب دوراً أساسياً في دعم الدول في مكافحة هذه الآفة.

وشدد على ضرورة كسر الصوامع لأن تهديدات الإرهاب والتطرف لا تحترم الحدود، مؤكداً أن الأطراف الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية قد بدأت بهذا النهج بالفعل حيث تتبادل البيانات والاستخبارات حول التهديدات الإرهابية والمتطرفة.

كما سلط الضوء على الحاجة إلى النظر إلى" **ما وراء العدسة العسكرية** "في حلول مكافحة الإرهاب.

وقال" :**إن جذور الإرهاب والتطرف متعددة الأوجه. ستساهم الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة وتأمين الخدمات الأساسية والرفض الشامل للتعصب في مواجهة التحدي."**

وقال الشيخ شخبوط إن طرد الجماعات الإرهابية من المناطق التي تمارس فيها سيطرتها لا يكفي، وأكد على ضرورة دعم الدول لاستعادة السيطرة على تلك المناطق والاحتفاظ بها، ومن ثم يجب سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية لمنع إعادة استغلال المجتمع من قبل الجماعات الإرهابية.

وقال وزير الدولة الإماراتي إن على المجتمع الدولي أن يحذو حذو أصحاب المصلحة الأفارقة. وأوضح قائلاً" :**في كثير من الأحيان، لا تلقى دعوات هذا المجلس إلى اتخاذ إجراءات آذاناً صاغية لأنه فشل في التكيف مع الفروق الدقيقة للواقع على الأرض. أو أنه أعرب عن دعمه العام بدون الوسائل - السياسية والمالية - لإحداث تغيير ."**وقال إن هذا الانفصال هو عقبة في وجه ردود الفعل الفعالة لمكافحة الإرهاب.

"إن أصحاب المصلحة الأفارقة يمتلكون المعرفة والخبرة. لقد حان الوقت للاستماع إليهم ودعمهم في هذا المسعى."

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م

https://www.alriyadh.com/2004958

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 07 رمضان 1444هـ - 29 مارس 2023م

https://www.aleqt.com/2023/03/29/article_2520321.html